

الأخبار

■ رئيس التحرير -
البحر السوول،
إبراهيم العيت

■ نائب رئيس التحرير -
بشار البصبي

■ مدير التحرير -
ميفيد الحمود

■ محاسن التحرير -
محمد ربيب
حميد عليا
إيهاب السويح
اشك كرم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -
فردان - شارع دولاب

■ سنتر كوتدوك -

■ الطراف السادس

■ تلفاكس:

01759500

01759597

■ ص. ب 963/113

■ العتبات

■ الولك الحمصي

ads@al-akbhar.com

017759500

■ التوليد

■ شركة الولك

06 / 6636134 - 01

01 / 828381

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akbhar.com

■ صفحات التواصل

■ Facebook

/AlakbharNews

■ Twitter

@AlakbharNews

■ Instagram

/alakbharnews-

paper

محمد عبد الله قطب الله *

الأخلاق الساكنة في عمق الذات المتجزئة في فطرة الإنسان، هذا الموجود المفتوح على الوجود بكنيته مطلوب منه كل أن أن يساوق بين لحظاته الأخلاقية وبين فعله في الواقع، وبين غايته الكبرى في التفاعل مع الله المطلق حيث لا محدوديات ولا مقدرات. هنا يأتي دور الرقابة الأخلاقية على قدر كبير من الأهمية، إذ يضاهي باهميته نفس القيم الأخلاقية؛ لأنه هو من يضمن إبرازها إلى حيزَ الوجود والتقييم، ويأتي السؤال الغائب والكبير في مجتمعاتنا: أين دور الرقابة الأخلاقية، وإلى متى سيقف ناتها ومغيباً؟

من المفترض أن الرقابة الأخلاقية تمنع وتسفل ضعفنا وتفقدنا دورنا الرقابي الأخلاقي في دوامة ما صُدّرته لنا من تحديثات تقنية وغيرها لم نستخدمها مسيئةً إلى الذات والجماعة. هذه الرقابة تُرى من يقوم بها؟ الدولة أم الفرد المشكل لنواة المجتمع؟ في مجتمعاتنا كثير من التحدّس مواجبه منطلق الاستقواء وحتى الأشخاص يمثلون في وجدان الفرد والجماعة شيئاً ما في عالم الدين والسياسة، حتى لو كان هذا التقديس والانجراف اللاعابي عاطفياً على حساب

احترام الأخلاق والقيم. السلطنة، لطالما على مدار الزمن تبثغي الطاعة لها كرها أو طوعاً ضماماً لاستمراريتها، ومن شكّل هذه السلطنة وتبوأ مناصبها تخلّى عن دور المراقب

الأخلاق، التي تحتم عليه أن يتعرف ملياً على وتطيفته الحقيقية في أن يكون ناظماً لأمر الناس وقائداً فعلياً لكل خطوة إصلاحية ونهضوية تحقق فإنها تحول المجتمع فعلاً إلى مشهد ذلك تماماً، فنحول بعض أهل السلطة إلى منفقين ومغشطين نكثوا بالتراماتهم

في أن يحكموا بين الناس بالعدل ولا يستعملوهم ولا يعبدوا على حقوقهم وكراماتهم ويضعفوا من عقولهم ويلعبوا على جراحاتهم ويسخفوا منهم. والسلطة والفرد والمجتمع أعمدة ثلاثة متكاملة في نظرتها وفعلها وغايتها، وإذا استبد منهم جزء، فهناك خلل كبير. فلا يمكن الدولة أن تكون مشروعا للاستقلال اليومي للناس، وعنوانا لسرقتهم، وهي في الوقت عينه الجهة المتكفلة بحمايتهم. كذلك، مطلوب من الفرد أن ينظّم قواه النفسية والروحية، ويضبط بين قيمه الأخلاقية وزمانه الخارجي الصائب بالأحداث، فيجول هذا الزمن الخارجي في وعاء يفرغ فيه مقدرته على قيادة نفسه وحسن رقبائه لأخلاقه، بحيث تكون محققة في كل اللحظات والمواقف هذه الأخلاق الجاهرة للتحدي والاستنهاض والتشخص في كل الظروف وعند كل الإغراءات.

لقد حاربت الأديان النزعة الفردانية النفعية البيغضة ولجمت هذه النزعة، التي تقوم على الفساد والإفساد وتشثبت القوى وهدر الطاقات، ودعت إلى فكرة التوحيد، التي تجمع وتوحد وترفض التقسيم، وتفرض على الفرد والجماعة مسؤوليّة حقيقية لا رمزية، فالفرد يكتب تاريخه الحقيقي بمقدار ما يقدم إلى أمته وجمتمعه من آثار طيبة ناعمة، وما يشكّله من معادلة أخلاقية لا تخرج عن القيم والرقابة، بل يصحح الفرد رقبائته الأخلاقية رمزا وقُدوة ومعلما لنفسه ولغيره.

بل يشعر بوحدانية الخالق ووحدة الأصل البشري، وما دام الجمع عيال الله، فلا تسيد لأحد على أحد، ولا استبعاد بحق أحد، بل الأخوة واحدة والمساواة واحدة والحريّة واحدة والإنسانية واحدة، لذا كان على الأمة أن تمارس دورها الطبيعي في الرقابة الأخلاقية على أفرادها منعاً من الطغيان والاستبداد والافساد، وعندما تستقبل الأمة من هذا الدور، فإنها تستقبل حتماً من التاريخ وتدخل في موت بطيء لا قيامه منه.

عندما استقالت الأمة من قضاياها الكبرى والاستراتيجية مثل القضية

الفلسطينية، التي كانت عبئاً على العرب والمسلمين، ولا تزال، وعندما استقالت الأمة من الدفاع عن حقوقها في امتلاك ثرواتها والتصرف بها لمصلحة حفنة من زعماء طوائف وروساء وملوك متهاكّين، كانت هذه الأمة تستبدل بدورها الرقابي الأخلاقي على فعلها الأصيل دوراً ملهاتياً

عندما تكون الأمة واحدة موحدة على الأقل في إنسانيتها وأخلاقياتها العامة، فلن تقدر قوة استكبارية أو استعمارية أن تسلب لها حضورها وتمنعها من أداء دورها. لقد سمعنا - كأفراد وجماعات - لكثير من القوى الاستغلالية والاستكبارية أن تستعبدنا

وتستغل ضعفنا ومحاربة كل رتابة الأخلاقي في دوامة ما صُدّرته لنا من تحديثات تقنية وغيرها لم نستخدمها لامناً واماننا، بل نعز كثيرا من أحوالنا

وأوضاعنا الإنسانية والأخلاقية المهترئة. لقد كانت مواجهه منطلق الاستقواء وسرقة أقوات الناس وتخدير عقولهم وإحتكار حقوقهم جزءا أساسيا في عمل الأبناء والمصلحين والمخلصين البومي، فمن يمارس الإعتداء على لغمّة العيش يمارس عدواناً مباشرا على عبادة الوجود، من هنا نجد من دون عتاء تصالحه مع ذاته واحترامه لقيمه ولدوره الرقابي الأخلاقي، الذي يحتم أيضاً خلق شكل من التعاقد والالتزامات والقوانين المتناسية مع إبداعات الفرد ومستويات تفكيره المستجدة، وبما يجرز الترابط الحقيقي بين وعي الذات لدورها الرقابي الأخلاقي وبين الأطر التي تريدها نافذة للحظائتها، ومن أهمها سلطة راعية تمتلك رؤية ثابتة وتخطيطاً يوظف هذه اللحظات من أجل نشر السعادة والفضيلة

في ربوع الجبل. والتشخص في كل اللحظات والمواقف هذه الأخلاق الجاهرة للتحدي والاستنهاض والتشخص في كل الظروف وعند كل الإغراءات. لقد حاربت الأديان النزعة الفردانية النفعية البيغضة ولجمت هذه النزعة، التي تقوم على الفساد والإفساد وتشثبت القوى وهدر الطاقات، ودعت إلى فكرة التوحيد، التي تجمع وتوحد وترفض التقسيم، وتفرض على الفرد والجماعة مسؤوليّة حقيقية لا رمزية، فالفرد يكتب تاريخه الحقيقي بمقدار ما يقدم إلى أمته وجمتمعه من آثار طيبة ناعمة، وما يشكّله من معادلة أخلاقية لا تخرج عن القيم والرقابة، بل يصحح الفرد رقبائته الأخلاقية رمزا وقُدوة ومعلما لنفسه ولغيره.

وبعض الأرقام الماجورة، بل نريد سلطة ومجتمعاً نصل فيه إلى مستوى يحترم فيه عقل الفرد وكرامته ومشاعره، ولا يجري التعامل معه على أساس أنه رقم في حسابات البعض ولا قيمة إلا في خدمته

لمنافع الآخرين، فاي معنى لسلطة كهذه لا تعمل على إيصال الفرد إلى بر الأمان عبر رعايته ولحظاته والعمل على نمائها والتخفيف من ضغط الزمن الخارجي والصاحب عليها وحمايتها من السقوط والتقهقر والانتكفاء على ذات منشطة لا تحسن عندما مراجعة أوضاعها والقيام بما عليها إلا حصرهما في تأمين لغمّة عيش فيها كل العذابات اليومية.

فالدولة عبارة عن أشخاص وحيثات مؤهلة أخلاقيا أكثر من غيرها بغية التدخل وضبط الواقع عند المفاسل الحرجة والدقيقة من أجل تأكيد الفعل الإيجابي العام الحافظ للمكان الإنساني، واستهلاكية وتسلب.

إن خصوص الفرد المستجدة، خضوع إيجابى. فهو يمنحها ثقة مبصرة مبنية عن خيار وقناعة وتفكير متنامي. من هنا فإن تجديد البات السلطة حتمي إذا كان هناك من فرد حرّ وفاعل ومتحرر ومنفتح على لغة تلبى طموحاته، التي تنبع من تصالحه مع ذاته واحترامه لقيمه ولدوره الرقابي الأخلاقي، الذي يحتم أيضاً خلق شكل من التعاقد والالتزامات الإجتماعي المتناسية مع إبداعات الفرد ومستويات تفكيره المستجدة، وبما يجرز الترابط الحقيقي بين وعي الذات لدورها الرقابي الأخلاقي وبين الأطر التي تريدها نافذة للحظائتها، ومن أهمها سلطة راعية تمتلك رؤية ثابتة وتخطيطاً يوظف هذه اللحظات من أجل نشر السعادة والفضيلة

في ربوع الجبل. والتشخص في كل اللحظات والمواقف هذه الأخلاق الجاهرة للتحدي والاستنهاض والتشخص في كل الظروف وعند كل الإغراءات. لقد حاربت الأديان النزعة الفردانية النفعية البيغضة ولجمت هذه النزعة، التي تقوم على الفساد والإفساد وتشثبت القوى وهدر الطاقات، ودعت إلى فكرة التوحيد، التي تجمع وتوحد وترفض التقسيم، وتفرض على الفرد والجماعة مسؤوليّة حقيقية لا رمزية، فالفرد يكتب تاريخه الحقيقي بمقدار ما يقدم إلى أمته وجمتمعه من آثار طيبة ناعمة، وما يشكّله من معادلة أخلاقية لا تخرج عن القيم والرقابة، بل يصحح الفرد رقبائته الأخلاقية رمزا وقُدوة ومعلما لنفسه ولغيره.

وتعائق روحها الأصلية وتمارس دورها الأخلاقي من تلقاء نفسها ومن دون تدخلات وفرض وإكراه من هنا وهناك؟

لا مناص من إيجاد الفرصة السانحة والتربي على الفضائل وتعوّذها من قبل الأجدال لا بد من سلبها عن رقبائها الوهية المستغرق في تقديس الاعراف والتقاليد والعصامات والانتصامات المذهبية والطائفية، هذه العلائق التي أفنت الذوات من أجل ضمان معترياتها الوهية وتسلطها. لقد تعزز المخيال السياسي السلطوي النافع على معروفة التخندق الطائفي والمذهبي والهتاف للخلود الزعيم، وباتت الدولة مرتبهة لهذا المخيال، الذي لا يسمح لأدنى فرصة جدية في المحاسبة والابتعاد عن الفساد والتخنيب عن الواقع طلبا للراحة المزعومة والطائفية التي تنادي ليل نهار بالدولة، وكبيرة تعذ كل الحياة، بل نحناج إقبائاً على الصحوه في الضمير والصحوه في الموقف والصحوة في السلوك في بوقفة موحدة في كدح مستمر نحو المطلق.

وهذا يستدعي حضوراً إنسانياً كبيراً واقتصاماً في داخل المعترك وتحذراً للمسؤولية. فالقضية ليست سهلة، إنها العودة والتعري أمام حقيقة أبدية حقيقة الصراع بين الأنا المتخترسة وبين الأنا الأخلاقية الباححة عن سعادة وسكون

وطمأنينة في دنيا الحجارة والعبيد. المتوحج الذي يتقن النظر والتدقيق والسؤال والاستنتاج والمحاسبة. فالسؤال المعرفي والأخلاقي يمتلك قوة الباعث على النهوض الغائب لمصلحة مسرحيات سياسية وتظهيرية شكلية ومستهلكة لا جدوى منها سوى أنها تمنع في تشظي الذات ودفعها نحو الانغماس في الصخب الجاري وفي التفاصيل التي لا طائل منها غير الابتعاد عن الدور الرقابي الاخلاقي السليم.

من الفضائل هناك التعفف عن النزوات والإناثيات القاتلة وجب التسلط الغيضا، المبعد لأي دور أخلاقي مصحح في الحجا، وهذه الفضيلة تكاد تكون غائبة في خضم حسابات البعض ولا قيمة إلا في خدمته مخفف في حب الذات وتمجيدها وتلبية أوهائها بشزه دونما حسابان لأي مراجعة أخلاقية صادمة ذات تأثير، فالتعففون اليوم قليلون ونادرون، والمنغمسون تراهم كثر يتعففون مع كل ناعق، ويميلون مع كل ريح.

ومن الفضائل، الحكمة في أن يعرف اهل الحكم اهمية حكمهم النظيف ودورهم الإخلاقي في قيادة الحياة وضبط إيقاعاتها بما يتناسب مع المنسيرة الإنسانية الصادرة ذات تأثير، فالتعففون في كصالتها بلغمه متلائمة مع لغة الله متحررا، وفهمنا للدين لا بد وأن يشكّل مناسبة لإعادة خلقه ومعرفته، كما يجب بما نحولُه إلى قوة تدفع وطاقة روحية وتحصنهم بمسؤولياتهم وجودها وامانتهم ومرتع لتعقّلات بشرية لا تنتهي، وليس سحنا كبيرا كما صورُه ويصورُه متحدثو الدين الوهميون، والسياسة النظيفة كذلك.

من هنا لا بد لنا أن نأخذ بأسباب المعرفة الحقّة كمدخلية صحية وسليمة لا غنى عنها في تنلّس أكثر وتعرّف إلى روح

قواعد الدين والسياسة وخطوطهما المرتبطة عضوا بدور الرقابة الأخلاقية المتجزئة في وجدان الفرد والأمة، حتى نتخلّق بهما في الفضاء الواسع الذي يسهم في كشف اللثام أكثر على أهميتهما ودورها في الحياة. لا مناص من أن نأخذ بأسباب المعرفة الامور والتوقف عندها ملياً، ومن ذلك تغيير الذهنية العامة النفعية والانتهازية اليوم، والعمل بجدية وأخلاقية على تربية جيل لديه شيء من الرقابة الأخلاقية

من هنا، تجد لئلافس عدلا مغيبا أو مسيسا موظفاً في خدمة حسابات هنا وهناك، أو تجد عدالة مجتزأة، وتجد خوفاً من هذه المفردة عند كثيرين عندما يسمعون بها لأنها تهزّ عروشهم وتقضّ مضاجعهم، ومع ذلك لم تقدر بعد على هزّ ضمائرهم النائمة.

ليست الرقابة الأخلاقية سوى فعل إيماني مقدس يعبر عن أصالة الذات الإيمانية، وليست سوى جواب واع لطاعة الله المتبصرة. فالله يريدنا متخسّين لمسؤولياتنا، ومن ضمن ذلك يدخل الفعل الرقابي الأخلاقي كحمر فعال لتنشيط تغيير الأنفس من دواخلها مما علق بها من علائق دنوبية زائفة ويبينها حتى تتسلج بالمعرفة والسؤال الدافع إلى تغيير الخارج إيجابا. من هنا، فإن همزة الوصل بين لغة الله وبين الحجاة وبين المتدين هي مدى تمثل الدور الرقابي الأخلاقي وترجمته مزيدا من الحرص والتخنيب والابتعاد عن الغفلة والفساد والتعامي عن الواقع طلبا للراحة المزعومة أو النجاة المؤقتة؛ لأن أضرار ذلك خطيرة وكبيرة تعذ كل الحياة، بل نحناج إقبائاً على الصحوه في الضمير والصحوه في الموقف والصحوة في السلوك في بوقفة موحدة في كدح مستمر نحو المطلق.

وهذا يستدعي حضوراً إنسانياً كبيراً واقتصاماً في داخل المعترك وتحذراً للمسؤولية. فالقضية ليست سهلة، إنها العودة والتعري أمام حقيقة أبدية حقيقة الصراع بين الأنا المتخترسة وبين الأنا الأخلاقية الباححة عن سعادة وسكون وطمأنينة في دنيا الحجارة والعبيد. المتوحج الذي يتقن النظر والتدقيق والسؤال والاستنتاج والمحاسبة. فالسؤال المعرفي والأخلاقي يمتلك قوة الباعث على النهوض الغائب لمصلحة مسرحيات سياسية وتظهيرية شكلية ومستهلكة لا جدوى منها سوى أنها تمنع في تشظي الذات ودفعها نحو الانغماس في الصخب الجاري وفي التفاصيل التي لا طائل منها غير الابتعاد عن الدور الرقابي الاخلاقي السليم.

وتجزؤون عن الإساءة إلى الواقع حرصاً على سلطانهم الذي يدخلون تحته كل من يتخذ معهم ويرد معهم كالبيغاء. الدين سياسة صالحة، بكل بنيانه الروحي والمعرفي والإنساني والحضاري يؤمن بالتحوّلات الطبيعية الدائمة التي تأخذ بيد الناس بطريقة عفوية ومباشرة في عملية تصالّح بين الفرد والسلطة والواقع كتلائية فاعلة تنتج واقعاً متجدداً بإنسانه، مرتفعاً إلى مستوى القيم والنصوص المفتوحة على كل اجتهاد للإنسان في تحدياته الوجودية.

السياسة المدنية هي جملة محفزات ومتشطات وتفلسف وتفكير يرفقي بالإنسان ولا يخذله، بل يجعل منه مركزاً لفعل محرك منتج وحي حيوي متحررا، وفهمنا للدين لا بد وأن يشكّل مناسبة لإعادة خلقه ومعرفته، كما يجب بما نحولُه إلى قوة تدفع وطاقة روحية ومعرفية ناشطة، فالإيمان حقل خصب ومرتع لتعقّلات بشرية لا تنتهي، وليس سحنا كبيرا كما صورُه ويصورُه متحدثو الدين الوهميون، والسياسة النظيفة كذلك.

من هنا لا بد لنا أن نأخذ بأسباب المعرفة الحقّة كمدخلية صحية وسليمة لا غنى عنها في تنلّس أكثر وتعرّف إلى روح قواعد الدين والسياسة وخطوطهما المرتبطة عضوا بدور الرقابة الأخلاقية المتجزئة في وجدان الفرد والأمة، حتى نتخلّق بهما في الفضاء الواسع الذي يسهم في كشف اللثام أكثر على أهميتهما ودورها في الحياة.

لا مناص من أن نأخذ بأسباب المعرفة الامور والتوقف عندها ملياً، ومن ذلك تغيير الذهنية العامة النفعية والانتهازية اليوم، والعمل بجدية وأخلاقية على تربية جيل لديه شيء من الرقابة الأخلاقية

”

لا نريد قهرا وإكراها

للذات الفردية وإمعانا

في حرمانها وتهميشها

من قبل السلطويين

من رجال دين وسياسة

”

المفقودة، حتى يعيد التوازن إلى الواقع، وعليتنا إذا أردنا سلطة لتنظيم الأمور وليس تنظيم الأخطاء وتغطية الفساد والسرقات أن نجيب عن كثير من أسئلة أجيال اليوم ونحترم طاقاتهم وطموحاتهم في شكل الدولة وطموحاتهم في تحديث قوانينها بما يليق بإنسان اليوم الحر الذي لا يقبل بلغة المذهبية والطائفية ولا يقبل بزعامة رجال الطوائف وأسياد الإقطاعية. من هنا فإن التجديد يبدأ من شباب واعين ومن مثقفين فاعلين ومن أناس متحررين لديهم الجرأة والصدقية، ولديهم الرقابة الأخلاقية الفعالة والتنشطة، التي تعرف حدود ومسئولياتهم ومستلزمات أدوارها في ما تعتقد وتطمح وتطلب.

إن الدور الرقابي الأخلاقي يصنعه الفرد كمتخولق محرم من الله أرادَه بمقتضى تفصيله أن يبرأف نفسه وبرأف مجتمعه ويخلق شكل دولته وراعيته، فهذه البداية وإليه العود والنفع في عملية تصاعدية نحو حطوط السماء.

لحمته بيقه في الواقع ينزف بلا رحمة، حتى تستفيق الأمة من غيوبيتها، وتعود إلى فعلها الإنساني والحضاري، فإلى متى مواسم الهجرة الأخلاقية مزدهرة؟

* أكاديمي وحزوي

أوروبا والإمبريالية الجديدة

جان بيسانج - ضريح

نشر موقع Project Syndicate أخيراً مقالاً للخبير الاقتصادي الفرنسي جان بيسانج – فيزيو، أحد المستشارين الاقتصاديين المقيّزين من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والذي شغل مناصب استشارية عدّة في حكومات فرنسية سابقة. للمقارنة، يعود الاقتصادي في مقاله إلى طروحات فلاديمير لينين في تعريف الإمبريالية ووجوبها وبقرب الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن دوليا واوروبيا بلطما بما قدّمه لينين في هذا المجال. في ما يلي ترجمة المقال كما نشره الموقع.

باريس - قبل أكثر من قرن من الزمن، كتب لينين أن الإمبريالية يمكن تعريفها من خلال خمس سمات رئيسية: تركّز الإنتاج؛ والدمج بين رأس المال الصناعي والمالي؛ والصادرات الرأسمالية؛ والتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود الوطنية؛ والتقسيم الإقليمي للعالم بين القوى الرأسمالية. حتى وقت قريب، كان الشيوعيون البلاشفة المخلصون فقط هم الذين ما زالوا يبرون أن ذلك التعريف مناسب. لكن هذا تغير الآن إذ يبدو تصوّر لينين للإمبريالية الآن دقيقاً إلى نحو مترادٍ.

قبل بضع سنوات، كان من المفترض أن تعمل العولة على تخفيف قوة الأسواق وتحفيز المنافسة. وكان المأمول أن يؤدي تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى منع الصراع الدولي. وإذا كان لنا أن نشير في هذا الصدد إلى مؤلّفين من أوائل القرن العشرين، فهناك جوزيف سومبتر، رجل الاقتصاد الذي اعتبر «التدمير الخلاق» قوة دافعة للتقدم، ورجل الدولة البريطاني نورمان أنجيل، الذي زعم أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل جعل النزعة العسكرية فكرة مستهلكة من الماضي. بيد أننا دخلنا رغم ذلك عالمنا من الاحتكارات الاقتصادية والمنافسة الجيوسياسية.

تتلخص المشكلة الأولى في عمالة التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية. لكنها في حقيقة الأمر واسعة الانتشار. موفّقاً لتعاون الاقتصادي والعنتمية والتزايد المركزي للاسواق عبر مجموعة من القطاعات، في الولايات المتحدة وكذلك في أوروبا، وتعمل الصين على خلق شركات وطنية كبرى متزايدة الضخامة تدعمها الدولة. أما عن الجغرافيا السياسية، فيبدو أن الولايات المتحدة تخلّت عن الأمل في أن يؤدي دمج الصين في الاقتصاد العالمي إلى تقاربها سياسياً مع النظام الغربي الليبرالي الراسخ. على حدّ التعبير الفظ لنائب رئيس الولايات المتحدة مايك بنس في كلمة ألقاها في أكتوبر تشرين الأول 2018، فإن أميركا تنظر إلى الصين الآن باعتبارها منافساً استراتيجياً في عصر جديد من «تنافس القوى العظمى».

الواقع أن التركيز الاقتصادي والنفانس الجيوسياسي لا ينفصلان. في حين كانت شبكة الإنترنت تُعدّ ذات يوم مجالاً مفتوحاً وعالمياً وثنافسياً، فإنها الآن تُقسّم إلى أربخيل من الأنظمة الفرعية المنفصلة، والتي تدير بعضها الحكومات. ولا يخلو الأمر من مخاوف متزايدة الحد من إمكانية استخدام هيمنة شركة «هاواي» التكنولوجية الصينية العملاقة في مجال تصنيع الجيل الخامس من أجهزة الاتصال اللاسلكية لتحقيق مكاسب جيوسياسية. والآن تحذر رابطة الصناعة الألمانية (BDI) من أن الصين دخلت «منافسة جهازية مع اقتصادات السوق الليبرالية»، وأنها «تعمل بكفاءة عالية على جميع القدرات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية».

لكن الولايات المتحدة أيضاً تعيد تحديد موقعها، وخاصة في عالم التجارة والاستثمار. فقد أجاز تشريع جري إقراره مؤخراً وزارة الخزانة استهداف الاستثمار الأجنبي (الصيني في حقيقة الأمر) «المحرّز استراتيجياً» والذي من شأنه أن يشكّل تهديداً لتفوق الولايات المتحدة التكنولوجي وإمها الوطني». ما يشير إلى أن إدارة الرئيس تراسم تعتزم استخدام قواعد خصص الاستثمارات لحماية التفوق التكنولوجي الأميركي.

الواقع أن الصين منمّمة على نطاق واسع بالمخاط بين الاقتصاد والسياسة. غير أن هذا صحيح بنفس القدر في حالة الولايات المتحدة. ولنتأمل هنا استخدام إدارة تراسم للدولار - الذي اعتاد كثيرون اعتباره سلعة عامة عالمية - ودوره المركزي في التمويل العالمي لفرض عقوبات ثابوية على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران. نتيجة لهذا، اضطرت جمعية المعاملات المالية بين البنوك العالمية (سويفت)، التي تقدّم خدمة المراسلة المالية وتتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرّاً لها، إلى حرمان البنوك الإيرانية من الوصول إليها وإلا فإنها تجازف بفقدان قدرتها على الوصول إلى النظام المالي الأميركي. على نحو مماثل، اضطر البنك المركزي الألماني في المقام الماضي، تحت ضغوط من الولايات المتحدة، إلى اعتراض سبيل تحويل نقدي ضمن إلى طهران من وديعة إيرانية إلى بنك مملوك لإيران في هامبورغ. ومن الواضح أن الولايات المتحدة لم تعد تشعر بأيّ احتياج إلى ضبط النفس في استخدام القوة التقيدية والمالية.

من منظور أوروبا، ترقى هذه التطورات إلى صدمة كبرى، فمن الناحية الاقتصادية، يُعدّ الاتحاد الأوروبي قائداً للنظام الليبرالي في فترة ما بعد الحرب؛ ويوصفه نصيراً للأسواق التنافسية. قام بإجبار شركات أجنبية قوية مراراً وتكراراً على الالتزام بقوانينه. ولكن على الصعيد الجيوسياسي، كان الاتحاد الأوروبي أجنبياً دائماً على الفصل بين الاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية، وبالتالي شعر بالارتياح والأطمئنان في ظل نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، حيث كانت الممارسة المطلقة لسلطة الدولة مقيدة بالضرورة. وتعدّ النزعة القومية والإمبريالية من أسوأ كوابيس الاتحاد الأوروبي.

يشتمل التحدي الذي يواجه أوروبا الآن في وضع نفسها في مشهد جديد، حيث القوة أكثر أهمية من القواعد ورفاهة المستهلك. ويواجه الاتحاد الأوروبي ثلاثة أسئلة كبرى: هل هناك ضرورة لإعادة توجيه سياسة المنافسة؛ وكيف يمكن الجمع بين الأهداف الاقتصادية والأمنية؛ وكيف يمكن تجنّب التحول إلى رعيّنة اقتصادية لأولويات السياسة الخارجية الأميركية. يتطلب الرد على هذه التساؤلات إعادة تعريف السيادة الاقتصادية.

تخضع سياسة المنافسة المناقشة متحمداً. يريد بعض الناس تعديل قواعد مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي لتمكين ظهور «الشركات الكبرى» الأوروبية. ولكن مثل هذه المقترحات موضع تساؤل. صحيح أن أوروبا تحتاج إلى المزيد من مبادرات السياسة الصناعية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبطاريات الكهربائية، حيث أصبحت عُرضة للتخلف وراء قوى عالمية أخرى، وصحيح أن الهيئات التنظيمية التي تصدر الأحكام بشأن عمليات الدمج والمساعدات الحكومية لا بد أن تضع في الاعتبار نطاق المنافسة المتزايد العالمية. وصحيح أن التقييمات الثابتة لقوة السوق لا بد أن تُستكمل بالاستعانة بأساليب أكثر ديناميكية وتحترم قيمة الإبداع. لكن لا شيء، من هذا قد يغير حقيقة مفادها أننا في هذا العالم الذي تهيم عليه الشركات العملاقة نحتاج إلى سياسات منافسة أكثر قوة لحماية المستهلكين.

من السهل الخلط بين المنطق الاقتصادي والخاوف الأمنية. فربما يكون اتخاذ القرار برفض عملية اندماج، أو التصريح بعملية استثمارية تعود بالقيادة على منافس أجنبي له دوافع سياسية، منطقيًا من الناحية الاقتصادية، في حين يثير نفس القرار الغمشة في دوائر السياسة الخارجية. والخل ليس التدخل في قواعد المنافسة، بل إعطاء المسؤولين عن الأمن بعض الرأي في عملية اتخاذ القرار. لتحقيق هذه الغاية، ننترح في بحث سيصدر قريباً، اشتركت في تأليفه مع خبراء، في السياسة الخارجية وخبراء، في الاقتصاد، منح الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للخارجية والأمنية الحق في الاعتراض لأسباب أمنية على عمليات اندماج أو قرارات استثمارية تقترحها المفوضية الأوروبية. وتطبق دول الاتحاد الأوروبي بالفعل مثل هذه الإجراءات، وكذلك ينبغي للاتحاد الأوروبي ككل أن يفعل.

أخيراً، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يبذل المزيد من الجهد لتطوير مجموعة أدواته المالية لتشجيع استخدام اليورو على المستوى الدولي. ولا ينبغي لأحد أن يتوهم أن اليورو قد يحل محلّ الدولار. ولكن مع إشارة الولايات المتحدة إلى أنها تعتزم استخدام وول ستريت والدولار الأميركي كأدوات للسياسة الخارجية، لم يعد بإمكان أوروبا أن تتخذ موقف الحاد السليم. فمن خلال الاستعانة بخطوط المفاوضة مع البنوك المركزية الشريكة وغير ذلك من الآليات، يمكنها أن تجعل اليورو أكثر جاذبية في نظر الأجانب في حين تعمل على تعزيز سيادتها الاقتصادية.

ترجمة: إبراهيم محمد علي